المغرب العربي

انتفاضة تونس تنتشر إلى الجزائر

www.**socialistworld**.net
موقع اللجنة لأممية العمال الالكتروني

2011 01 10

تضامناً مع جماهير تونس والجزائر!

سدريك جيروم، اللجنة لأممية العمال

مع بداية العام الجديد، ضربت موجة من التمرد المهم شمال أفريقيا. فأثناء انتفاضة تونس، وهي فترة غير مسبوقة من الاحتجاجات التي قد هزت ديكتاتورية زين العابدين بن علي لمدة أكثر من أسبوع، اجتاحت سلسلة من الاحتجاجات الشعبية بلد الجزائر. وتشمل هذه الاحتجاجات حتى الآن الشباب على الأخص، في بلد حيث تمثل الفئة العمرية دون الـ30 سنة 75% من مجموع السكان. هذا الاضطراب الهائل يكشف لأعين العالم عمق اليأس والغضب لدى جيل الـ"لا مستقبل"، مما شُحذ نتيجة آثار الأزمة العالمية للرأسمالية.

وانتشرت هذه الموجة من الاحتجاجات التي بدأت في الضواحي الغربية للعاصمة الجزائرية بسرعة إلى مدن أخرى مثل وهران والبليدة والبويرة وتيزي ووزو ودجلفا وورقلة وقسنطينة وغيرها من أجزاء عديدة من البلد. ومعظم هذه الأماكن لم تشهد احتجاجات من هذا الحجم لأكثر من عقدين. حتى الأرقام الحكومية، إذا كانت تساوي شيئاً، اضطرت إلى الاعتراف بأن التضرر ضرب نحو 24 ولاية نتيجة الحركة - وبعبارة أخرى، نصف البلد.

وتشارك ليلاً ونهاراً مجموعات من الشباب في اشتباكات عنيفة مع الشرطة، وتقطع الطرق بإطارات سيارات مشتعلة أو جذوع الأشجار، وفي بعض الحالات تهاجم المباني العامة وكل ما يرمز إلى سلطة الدولة وثروات الأغنياء. وحتى لو لم تكن أعمال الشغب في الجزائر ظاهرة جديدة، فإن حجمها الحالي، فضلاً عن توسعها الجغرافي السريع، يعطيها طابعاً وطنياً يمكن أن يكون إشارة إلى انفجارات من أكبر النسب في المستقبل القريب.

اللجنة لأممية العمال هي منظمة عالمية ماركسية ناشطة في أكثر من 40 بلداً وتناضل لإنهاء نظام الشركات الكبرى والرأسمالية. نحن نناضل لمجتمع اشتراكي ديمقراطي عالمي. زوروا موقعنا ***www.socialistworld.net***

ففي الماضي، كان النظام يتمكن من احتواء هذه التفجيرات من الغضب على أنها حوادث منعزلة. ولكن الآن يبدو وكأنه قد فُتح خرق جديد، في حين أن الكثير من الناس من الطبقة العاملة ينظرون نحو الشباب بتعاطف ويشعرون بالإلهام حتى لو لم يكونوا دائماً موافقين على أساليب النهب والتدمير. وذكرت بعض التقارير أنه قد تم تنظيم السكان في بعض المناطق من أجل تثني الشباب عن بعض الأعمال ذات النتائج العكسية كالتخريب.

مناخ مثل مناخ ما قبل 1988

لكن هذه الأعمال التي تقوم بها أقلية من الشباب لا تمثل جميع الاحتجاجات. وكما علق الموقع الالكتروني لـ"حقوق الإنسان" (Algeria Watch): "عدد قليل جداً من الجزائريين هم ضد حشد الشباب؛ في محادثات الشوارع يعبر معظمهم أنهم يجدون التحركات شرعية في بلد حيث الطرق الأخرى مسدودة والوسائل العادية للتعبير غائبة. ويشير الأكبر سناً إلى الأحداث بتشابه مع أحداث أكتوبر/ تشرين الأول 1988". فإن الأزمة الاجتماعية الضخمة التي واجهت البلد في تلك السنة أدت لسلسلة من أعمال الشغب والاعتصامات والاضرابات، وفي النهاية إلى سقوط حكم الحزب الواحد المتجانس لدى جبهة التحرير الوطني. وأدى القمع الدامي للجيش إلى مئات القتلى، كما أدى عدم وجود قوة سياسية يسارية عمالية ومستقلة، تلعب دور المحرك للثورة، إلى استغلال الحركة الثورية في أعقاب القوات الاسلامية الرجعية التي أغرقت البلد في حرب أهلية رهيبة لمدة عشر سنوات.

وكما توضح الأمر في تونس المجاورة التي تحكمها قبضة حديدية ونظام قمعي، أن في ظل انعدام الحقوق الديمقراطية الأساسية تتشكل معارضة ناتجة عن احباط مزمن، وتفرج طاقة يمكن أخذها إلى مدى أبعد بكثير بدورها المتفجر للغاية. في تعليقه على آفاق هذه الحركة، قال محمد زيتوت، وهو دبلوماسي جزائري سابق لقناة الجزيرة: "إنها حركة ثائرة / انتفاضة، وثورة على الأرجح، من الشعب المظلوم الذي ينتظر منذ 50 عاماً مساكن ووظائف عمل وحياة سليمة وكريمة في بلد غني جداً". إذا لم يكن بعد هذا التحرك ثورة، فإن إمكانية الحركة الحالية أن تأخذ أبعاداً ثورية موجودة بوضوح في بلد حيث تقاليد مقاومة المضطهدين مستمد من الأجداد. ويبدو أن موقف الطبقة العاملة التي لم تدخل بعد المشهد على هذا النحو سيكون حاسماً في تحديد وضع هذه الاحتجاجات.

لافتة تقول: "أوقفوا القمع في المغرب العربي"

وتتصاعد انفجارات الغضب المتراكم في وقت واحد في العديد من المجالات وتنتشر بمساعدة الإنترنت مثل يوتيوب وفيس بوك وتويتر، مخللة المحاولات التي قامت بها وسائل الاعلام الرسمية (للدولة) لتغطية حجم ما يحدث بطريقة مشوهة. وكما هو الحال في تونس، فإن القمع العنيف الذي بذله النظام رداً على التحركات قد ساعد فقط على تأجيج الغضب الشعبي أكثر فأكثر (وفي حين أنه تم الإبلاغ عن حوالي 20 شخصاً قد قتلوا بالرصاص خلال المظاهرات في تونس، ففي الجزائر لقد قتل ما لا يقل عن 5 أشخاص). ومما لا يثير الدهشة، لقد استفاد القمع العنيف والمستمر وقتل المتظاهرين من صمت وتواطؤ الحكومات الغربية "الديمقراطية" التي في أحسن الأحوال عبرت فقط عن "قلقها".

وفي مرسيليا، تجمع 300 شخصاً من خلفيات تونسية وجزائرية بعد ظهر يوم الأحد للمطالبة بإنهاء القمع في المغرب العربي. وطالبت اللجنة لأممية العمال بالإفراج الفوري عن جميع الأشخاص الذين قبض عليهم بسبب مشاركتهم في احتجاجات تونس والجزائر، وشجعت تحركات مماثلة حيثما أمكن ذلك.

الاحتجاجات ليست فقط من أجل لقمة العيش

هذا التسونامي من الاحتجاجات لا يأتي مثل الرعد من السماء الهادئة. بالفعل إن التحركات الثورية كانت قد بدأت تختمر منذ شهور في الجزائر. ووفقاً للصحيفة اليومية "ليبرتي"، لقد جرى ما يقرب معدل الـ 9000 تحركاً و"مشكلة" في كل شهر في عام 2010 وحده. ولأشهر كان العمال في الجزائر مضربون في شركات واحدة تلوة الأخرى. وفي آذار / مارس من العام الماضي، كتبنا: "إضراب بعد إضراب، إحتجاج بعد إحتجاج، إن البلد يتحول إلى مرجل اجتماعي جاهز للانفجار في أي وقت". ويتأكد ذلك عبر الأحداث الأخيرة. فما أشعل الوضع كان الارتفاع الأخير الكبير في أسعار المواد الغذائية، التي ارتفعت بنسبة تتراوح بين 20 و30% منذ بداية الشهر. وهذا هو الحال أيضاً وبصفة خاصة بالنسبة لسعر الوقود والطحين والسكر الذي ازداد بنسبة 80% في الاشهر الثلاثة الماضية وحدها.

ولا تزال زيادات الأجور التي تحققت في القطاع العام بعد سنوات من النضال والاضرابات من السخرية بما أنه لم يتم تطبيقها في كل مكان وهي تؤكل بالفعل نتيجة نسبة ارتفاع الأسعار. وفي القطاع الخاص يزداد الوضع سوءا. أصبح يشكل الذهاب للتسوق ولتغذية عائلة واحدة تحدياً يومياً لعدد متزايد من الناس في ظل عدم وجود فرص عمل، مما يجعل العيش مهمة مستحيلة. وقد أقنع انعدام ضمانة الحياة والبؤس نتيجة الفساد معظم الشعب الجزائري بأن التدابير العامة لمراقبة الأسعار غير مجدية على الاطلاق، بل يعطي ذلك الحرية الكاملة للمضاربين والاحتكارات لزيادة هوامش أرباحها بلا هوادة وعلى حساب الأكثر فقراً، بما في ذلك أصحاب المحلات الصغيرة والأسواق والباعة المتجولين. ففي شوارع منطقة تسكنها فئة من الطبقة العاملة في باب الواد في الجزائر العاصمة والتي أصبحت معقلاً للاحتجاجات الرمزية، كانت الناس تقول وتكرر "زيادة الأجور بنسبة 50% لرجال الشرطة! وماذا عنا؟" وفي الواقع لقد كانت الشرطة القطاع الوحيد الذي استفاد مؤخراً من زيادة كبيرة في الأجور في محاولة واعية من جانب الدولة لزيادة موثوقية قواتها المسلحة وسط توقعات متزايدة من الاضطرابات الاجتماعية.

وخوفاً من فقدان السيطرة على الوضع، وفي اجتماع عاجل للوزراء في مطلع الأسبوع الماضي، تم التوافق على عدد من التدابير لخفض أسعار السكر وزيت الطهي. ولكن هذا لا يكفي لتهدئة الوضع أو للحد من الكراهية الضخمة ضد النظام. ففي الواقع، وحتى لو كان ارتفاع تكاليف المعيشة قد أصبح مصدر قلق بالغ وأحد المشغلات الحاسمة للتحركات الأخيرة، فإن أسباب الغضب هي أعمق بكثير. ما يعبر عنه الشباب في الشوارع هو جزء من الاستياء العام. "الحياة غالية الثمن ولا وجود لسكن لائق بل بطالة ومخدرات وتهميش" - هكذا لخص سكان وهران، ثاني أكبر مدينة جزائرية، أسباب احتجاجاتهم.

هنا وفي أماكن أخرى، هذا المزيج من العوامل يشكل خلفية الأحداث الأخيرة في ظل حكم دولة بوليسية تخرس أي معارضة جدية وتحمي زمرة فاسدة من رجال العصابات الغنية في السلطة. لقد ازداد التفاوت الاجتماعي بين الفقراء والنخبة الحاكمة في نسب لم تُشهد منذ الاستقلال. وفي حين أن الناتج المحلي الإجمالي الجزائري قد تضاعف ثلاث مرات في السنوات العشر الماضية، فإن العائدات الضخمة من النفط المسؤولة عن معظم هذا النمو قد خدمت فقط لملء الجيوب والحسابات المصرفية لأقلية صغيرة، على مقربة من العائلة المالكة، في حين أن غالبية الناس يعانون بشكل متزايد من نقص التغذية أو حتى المجاعة. وقد ساهمت زيادة حالات غسل الأموال والفساد التي تؤثر على جميع القطاعات وعلى جميع مستويات صنع القرار لتسليط الضوء على عملية الخطف المستمر لثروات البلاد لصالح حياة الأقليلة الفاخرة.

وذكرت صحيفة الوطن أن شاباً متظاهراً قد لخص الموقف بطريقة رائعة قائلاً: "لن يعيقنا شيئ هذه المرة. لقد أصبحت الحياة مكلفة للغاية والمجاعة تهدد عائلاتنا، بينما يتم تحويل المليارات للموالين والثراء على حسابنا. نحن لا نريد حياة الكلب هذه بعد الآن. نحن نطالب حصتنا في ثروة هذا البلد".

الشباب في حالة من اليأس

في عام 2001، متظاهرون شباب جزائريون هتفوا وهم كانوا يواجهون الذخيرة الحية للشرطة: "لا يمكنكم قتلنا فنحن بالفعل أموات". والتعبيرات مماثلة اليوم تشير إلى المزاج نفسه كالقول "لا شيء لدينا كي نخسره"، مما أجج روح التمرد الحالي للشباب. ففي الواقع لا يوجد أي منظور على العرض لجيل ضربته المستويات الهائلة من البطالة وانخفضت أنشطته إلى مجرد البقاء على قيد الحياة يوماً بعد يوم. الأرقام الرسمية عن البطالة تقول أنها تؤثر على 21.3% من الشباب بين 16 و24 سنة من العمر. ولكن الحقيقة هي أسوأ من ذلك بما أن الأرقام والاحصاءات مزورة تماماً من جانب السلطات، بل يقدَّرأن 60% من السكان النشطين ودون 30 عاماً من العمر هم اليوم دون عمل. ويقدَّر حتى أن نسبة كبيرة من الشباب المتخرجين يملؤون صفوف العاطلين عن العمل عند نهاية دراساتهم. وغالباً ما ينظر الشباب الجزائري إلى المستقبل كخيار بين السجن والمنفى، بينما معدل الانتحار لهذه الفئة من السكان تبلغ أرقاماً عالية جداً. إن بناء "قلعة أوروبا" التي تعني تدابير قمعية متزايدة ضد العديد من المرشحين للهجرة إلى أوروبا تنتج في الممارسة وعملياً عدم وجود وسيلة أخرى من أجل هؤلاء الشباب إلا إتخاذ طريق النضال والتحرك الجماعي.

وعلى الرغم من التعميم، فإن الحركة الحالية قد تنطوي بشكل رئيسي على هؤلاء الشباب المحرومين من الأحياء الفقيرة، ولم تجمع حتى الآن حولها حشوداً ناشطة من الجماهير. إن دخول الطبقة العاملة إلى التحركات ستكون ضرورية لإعطاء هذه الحركة طابعاً أكثر تنظيماً وجماهيرياً، ومن أجل تجنب تحويلها إلى أفعال غير مجدية وغير منظمة نتيجة اليأس يمكن اسحاقها بأكثر سهولة من قبل قوات الدولة.

في حين أن الإتحاد العام التونسي للشغل في تونس قد أعرب عن تضامنه مع الشباب وساعد من خلال نضاله في الدعوة إلى التحركات، فإن العمال الجزائريين بالكاد يعتمدون على مثل هذه المبادرات من قبل الاتحاد العام للشغل الجزائري الذي وصل الى مستوى لا يصدق من الفساد والخيانة والتبعية لنظام بوتفليقة. البيان الوحيد الذي أعلن عنه حتى الآن من قبل قيادة الاتحاد العام للشغل الجزائري كان يدافع بطريقة مثيرة للاشمئزاز عن نظرة الحكومة للوضع. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية قطع هذا التوجه الداعم للحكومة الاتحاد العام للشغل الجزائري عن قطاعات بكاملها من النقابيين الذين غادروا للانضمام إلى نقابات عمالية مستقلة وأكثر نضالية. إن المعركة لتحريك ولتوحيد ولدمقرطة هذه النقابات المستقلة هي بعض المهام الهامة التي تواجه الطبقة العاملة في الوقت الحاضر.

إن إنشاء لجان محلية للمقاومة في الأحياء وأماكن العمل من الممكن أن يكون أداة مفيدة للغاية من أجل مساعدة نضال الشباب وإشراك بقية السكان في العمل الجماهيري، ومن أجل التنسيق جنباً إلى جنب مع النقابات العمالية المستقلة في تحركات مثل التوقف عن العمل على المستوى الوطني. وبالفعل فإن بعض القطاعات، مثل عمال الموانئ من ميناء الجزائر العاصمة والعاملين في قطاع الرعاية الصحية، يتحدثون عن المشاركة في الإضراب، مما هو ذات أهمية كبيرة. يمكن تعميم مثل هذه الخطوات لتحويل الوضع. إن الاستئناف لإضراب وطني يدعم الشباب المتمردين قد يتمتع باستجابة جماهيرية ويساهم في تحويل الغضب والإحباط الضخم الموجود إلى حركة أقوى بكثير يمكنها أن تسقط هذا النظام الفاسد وأن تفتح الطريق إلى الديمقراطية الحقيقية والتغيير الاشتراكي.

اللجنة لأممية العمال هي منظمة عالمية ماركسية ناشطة في أكثر من 40 بلداً وتناضل لإنهاء نظام الشركات الكبرى والرأسمالية. نحن نناضل لمجتمع اشتراكي ديمقراطي عالمي. زوروا موقعنا **www.socialistworld.net**